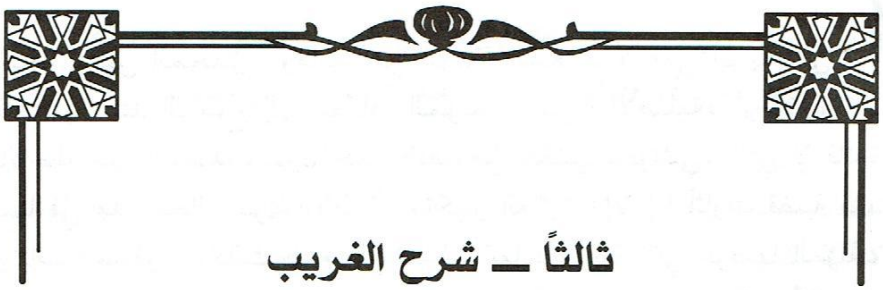

ثالثاً ــ شرح الغريب

ينبغي شرح الكلمات الغريبة، ولا يسرف المحقق في ذلك، بل يقتصر على شرح الكلمات التي لا يُدرك معناها إلا باستعمال المعاجم، فإن توضيح الواضح تَزَيُّد لا طائل من ورائه.

وعند شرح الكلمة يطلب الاقتصار على ذكر المعنى الذي يناسب السيِّاق، فالكلمة الواحدة تدلّ في كثير من الأحيان على معان متعددة، ومتباينة، ويقع للطلبة أحياناً أنهم لا يستعملون المعاجم استعمالاً صحيحاً، فيشرحون الكلمة بما يقطعها عن السيِّاق، ولا يزيدها إلا إبهاماً، لأنهم يخطئون في تَخيُّرهم من معاني الكلمة في المعجم المعنى الملائم للسياق.

وفي شرح معاني الكلمات ينبغي تجنّب التكرار الذي لا فائدة منه، فلا داعي في شرح كلمة ما، لنقل النصوص الشارحة لها بلفظها مثلاً، من «اللسان» و«القاموس»، و«المعجم الوسيط» واحدة بعد الأخرى، إذا كان مؤدى العبارات كلها واحداً، بل يتخيّر المحقق أكملها، وأكثرها وضوحاً، ويكتفى به، مع الإشارة إلى المصدر.

ويلاحظ في إثبات المصدر من المعاجم أن يذكر الجزء والصفحة، دون الاكتفاء بذكر المادة اللغوية، كأن يقال: انظر «القاموس» مادة قرع مثلاً، أو «اللسان» مادة فقه، لأن المادة الواحدة في المعاجم الكبيرة مثل «اللسان» يستغرق شرح معانيها أحياناً عشر صفحات أو أكثر، وبذلك يتعذر

على من يحال عليها أن يعثر على موضع الإحالة إلا إذا تتبع المادة من أولها، وقرأ صفحاتها كلها.

ولا يغفل الرجوع إلى معاجم المصطلحات، إذا كان اللفظ من الألفاظ الاصطلاحية مثل: «التعريفات» للشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦ هـ.)، و«الكليات» لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٩٠٤ هـ.) و«كشاف اصطلاحات الفنون» لمحمد بن علي التهانوي (ت ١١٥٨ هـ.).

ويجب الاعتماد في تفسير الغريب، على المعاجم اللغوية القديمة مثل: «لسان العرب»، و«القاموس المحيط»، و«تاج العروس»، أو المعاجم الحديثة الموثوق بها، التي تشرف على إخراجها هيآت علمية معتدّ بها، مثل: «المعجم الوسيط» الذي يشرف على إخراجه مجمع اللغة العربية، دون الاعتماد على المعاجم الحديثة، التي ليست لها تلك الصفة، مثل: «المنجد»، و«محيط المحيط»، و«فاكهة البستاني».. إلخ.

رابعاً ـ الحواشي

حاشية الكتاب أو الهامش هو: ما يعلّق على الكتاب من زيادات وتصحيح وإيضاح[1]، وهناك من يفرق بين موضع الحاشية وموضع الهامش، فيجعل الحاشية: ما كان مكتوباً من تعليقات على جانبي الورقة، وهو ما كان يفعله الناس قديماً في تعليقات الكتب، والهامش: ما كان مكتوباً في أسفلها.

ويحتاج التحقيق عادة إلى نوعين من الهوامش؛ نوع لإثبات الفروق بين النسخ، ونوع لتخريج النصوص والتعليق عليها، ويختلف الناس في مكان وضع هذه الهوامش، فهناك من يجعل الفروق بين النسخ في أسفل الصفحات، أما التعليقات الأخرى، فيجعل لها ملحقاً في آخر الكتاب، وهناك من يجعل للجميع ملاحق في آخر كل فصل، أو في آخر الكتاب، ويعطيها أرقاماً مسلسلة، من أول الكتاب إلى آخره، وعلى هذه الطريقة كثير من المستشرقين، وهي طريقة لا تريح القارئ؛ لأنها تضطره من حين لآخر لقطع القراءة، والبحث عن موضع التعليق في آخر الفصل، أو الكتاب، وقد يملّ ذلك إذا تكرّر كثيراً، فيترك الرجوع إلى التعليقات جملة، ولا يستفيد منها، ولذلك فإن وضع الهوامش بنوعيها في أسفل صفحات المتن مدموجة في ترقيم واحد، مفصولة بخط ـ عن متن الكتاب ـ أَنْسَبُ من الناحية العملية، وترقّم هوامش كل صفحة أو مبحث منها ترقيماً مستقلاً.

---

(١) المعجم الوسيط ١/١٧٧.

مثال إثبات الفروق بين النسخ:

التعليق عند إثبات الفروق بين النسخ كغيره يكون واضحاً بما قلّ ودلّ، دون تكرار أو لبس، فمثلاً إذا جاءت الكلمة في متن الكتاب «الظهر»، ووجدت لها قراءة أخرى في نسخة (س) مثلاً «الصبح»، فإنه يوضع على الكلمة في المتن رقم، دون أن تحصر بين حاصرتين، وتكتب عند الترقيم لها في الهامش كما يلي: في س «الصبح».

وإذا أريد التنبيه على سَقَط، يكتب السَّقَط في الهامش، محصوراً بين حاصرتين، ويسبق بعبارة: سقط من س.

هامش الإيضاح والتعليقات:

ينبغي التقيّد في الهامش المعدّ للإيضاح والتعليقات بما يلي:

١ ـ الاقتصار فيه على ما تدعو إليه الحاجة من تصحيح الكلام، أو تخريجه، أو توضيحه، لأن الهوامش لم تجعل لاستعراض المعلومات وتجميعها من المصادر، والمطولات بمناسبة، وبغير مناسبة، وإنما هي لتوثيق الكتاب وتوضيحه، وربط أجزائه.

٢ ـ كل ما يضيفه المحقق من معلومات وشرح، أو تصحيح، أو تخريج للنصوص، لا بدّ أن يعزوه إلى مصدره، فإن هذا هو شكر العلم عند علماء المسلمين، قال أبو عبيد: «من شُكْر العلم أن تقعد مع كل قوم، فيذكرون شيئاً لا تحسنه، فتتعلم منهم، ثم تقعد بعد ذلك في موضع آخر، فيذكرون ذلك الشيء الذي تعلمته، فتقول: والله ما كان عندي شيء حتى سمعت فلاناً يقول كذا وكذا، فتعلمته، فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم»[1].

وقال القرطبي في مقدمة تفسيره: «وشرطي في هذا الكتاب: إضافة

---

(١) طبقات المفسرين ٢/ ٤١.

الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنِّفيها، فإنه يقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله»[1].

وقال السيوطي بعد أن نقل قول أبي عبيد السابق: «ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزُواً إلى قائله من العلماء، مبيِّناً كتابه الذي ذكر فيه»[2].

٣ ـ عند ذكر المصدر يُذكر اسم الكتاب متلواً برقمي الجزء والصفحة، وأخصر الطرق لذلك مع أداء الغرض، أن يكتب عنوان الكتاب كاملاً بحيث يتميّز عن غيره، متبوعاً برقمي الجزء والصفحة، مفصولين بخط مائل، كأن يقال مثلاً: تذكرة الحفاظ ٢/٧٥، وإذا لم يكن الكتاب ذا أجزاء يكتب اسمه، وبعده رقم الصفحة، كما يلي: القوانين الفقهية، ص ٥٠.

ولا داعي لذكر اسم المؤلف الا إذا استعمل الباحث كتباً تشابهت عناوينها، واختلف مؤلفوها، عندئذٍ يطلب التعيين بذكر اسم المؤلف ليزول اللبس، مثل أن يستعمل «الكامل» للمبرد و«الكامل» لابن عدي، فيذكر حينئذ اسم المؤلف مع الكتاب ليتعين المراد.

كذلك ليس هناك حاجة لذكر مكان الطبع، ولا تاريخه في الهامش، لا في أول مرة من استعمال المصدر، ولا في غيرها؛ لأن هذه المعلومات مستغنى عنها بما يُذكر من بيانات مفصّلة في ثبْت المصادر، وذكر هذه البيانات عند ورود المصدر لأول مرة، ربما كانت له فائدة في المقالات القصيرة اذا كانت خالية من قائمة المصادر[3] أما في الكتب الكبيرة، فلا يستفيد من هذه الطريقة إلاّ من قرأ الكتاب من أوله إلى آخره، في مرة واحدة، فكيف نصنع لمن أراد أن يقرأ بعضاً من الكتاب، ولم يجد في هذا البعض البيانات كاملة؛ لأنه سبق النصُّ عليها عند ورود المصدر لأول مرة؟ وهل يفترض في القارئ الذي قرأ الكتاب في جلسات عديدة أن يحتفظ في

---

(١) تفسير القرطبي ١/٣.
(٢) المزهر ٢/٣١٩.
(٣) انظر مناهج تحقيق التراث ص ١٦٥.

ذاكرته بمكان الطبع، وتاريخه لكل المصادر التي يحال عليها، لأنه قد سبق وأن نبّه إلى ذلك في أول مرّة..؟!.

٤ ـ الالتزام بطريقة واحدة في كتابة المصادر من أول الكتاب إلى آخره، فلا يكتب مرة اسم الكتاب، وبعده جـ١ ص ٢٠، ومرة أخرى يكتب هكذا: ٢٠/١ من غير رمز إلى الجزء والصفحة، أو مرة اسم الكتاب وبعده: ص ٢٠، ومرة اسم الكتاب، وبعده ٢٠ من غير ذكر الصفحة.

٥ ـ التقيّد عند العَزْو إلى أكثر من مصدر بذكر هذه المصادر مرتبة حسب أقدميتها.

٦ ـ عند العَزْو إلى أكثر من مصدر، ينبغي كذلك عطف هذه المصادر بعضها على بعض بالواو العاطفة، دون الاكتفاء بوضع الفاصلة بين كل مصدر وآخر من غير عطف بالواو، وصورة ذلك أن تقول مثلاً: انظر ترتيب المدارك ١٥/١، ومعجم الأدباء ٤٢/٢، وفتح الباري ٣٥/٧، ويُعطى لابتداء كل هامش سطر جديد.

٧ ـ لا يغفل في هذه الهوامش ربط أجزاء الكتاب بعضه ببعض كلما دعت إلى ذلك حاجة، فإذا أشار المؤلف إلى شيء سبق له ذكره، أو إلى شيء يأتي له ذكره، بيّن المحقق في الهامش أرقام الصفحات المشار إليها، ففي ذلك خدمة كبيرة للقارئ توفر عليه جهداً ووقتاً.

٨ ـ الاعتماد على المصادر الأصلية، دون المصادر الثانوية، سواء في التخريج، أو اقتباس النصوص، فلا يُخرَّج حديث مثلاً من كتاب «منتقى الأخبار» لابن تيميَّة (عبدالسلام بن عبدالله ت ٦٥٢ هـ. جد شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ت ٧٢٨ هـ.)، أو «الترغيب والترهيب» للحافظ عبدالعظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ.)، أو «نيل الأوطار» (لمحمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠ هـ.)، إذا كان الحديث موجوداً في «صحيح البخاري»، أو «سنن أبي داود»، أو «سنن النسائي»، أو غيرها من المصادر الأصلية للحديث.

ولا يصح الاعتماد على المصادر الثانوية في اقتباس النصوص أيضاً،

كأن تنسب عبارة مقتبسة من الطبري في تفسيره إلى «تفسير القرطبي»، لأن القرطبي هو أيضاً استشهد بها، إلا إذا فُقد الأصل.

٩ ـ من الأشياء التي ينبغي أن تثبت كما وردت في أصل المخطوط، الإجازات بالسماع والقراءة، وكذلك ما يوجد في هوامش المخطوطات من تعليقات، إذا لم تكن من أصل الكتاب، بأن كانت تعليقات لغير المؤلف ممن قرأ الكتاب لتصويب كلام، أو توضيحه، فإنها توضع في الهامش، ويشار إلى مكانها في المخطوط.

والإجازة برواية الكتاب عن مؤلفه، أو سماعه منه، مع إثبات سند السماعات مسلسلاً من عند صاحب النسخة إلى المؤلف له قيمة عظيمة، في إثبات صحة الكتاب، ومزيد الثقة به، هذا بالإضافة إلى ما تتضمنه هذه السماعات أحياناً من التعريف بالعلماء، وحركة تنقلاتهم ورحلاتهم، ومراكزهم العلمية، من مساجد ومدارس ورباطات، ومعرفة الأقران، من الشيوخ، وغير ذلك، لهذا كان إثبات الإجازات والسماعات في الحواشي، أو في آخر الكتاب من الأمور المهمة في التحقيق[1].

(١) انظر السماعات والإجازات في الفصل الأول من هذا الكتاب ص ٩٤.